شؤون فلسطينية

شتاء 2019 - ربيع 2020

العددان 278 - 279

الانفكاك
كسر التبعية وبناء الاستقلال

شؤون فلسطينية

الانفكاك ... كسر التبعية وبناء الاستقلال

العددان 278 - 279

ISSN 0258-4026
SHU'UN FILASTINIYAH

مركز الأبحاث
Research Center

+970-2-296 6228 shuun@prc.ps www.prc.ps

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المختَلفة
تّصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحْرير الفلسطينيَّة

العددان 278 - 279 شتاء 2019 - ربيع 2020

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
أ. صقر أبو فخر
د. عدنان ملحم

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. عدنان ملحم
د. سامي مسلّم

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.

يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس : 9722966228 +
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9722966228
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية

E-mail:Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

المحتويات

الصفحة

الافتتاحيـــة 5

ملف العدد

«الانفـكاك والكورونا».. ونهج تنمـوي جديـد ..... أحمد عزم 8
الانفـكاك في ضوء قرارات الحكومة الفلسـطينية الثامنة عشـرة ..... سـجى الطرمان 20
تنويـع مصـادر الـواردات.. خيـار الاقتصـاد الفلسـطيني الإسـتراتيجي ..... طارق عاشـور 33
صناعة التبعية: الهيمنة الاستعمارية (١٩٦٧-١٩٩٣) ومحاولات
الانفكاك عنهـا ..... أحمد عز الدين أسـعد 48
الانفـكاك والإعلام الرقمـي: الهيمنة المعلوماتيـة والاحتلال الرقمـي ..... نادر صالحة 66

أنثولوجيا

أنثولوجيـا «الانتفاضة الأولى»: روح المقاومة والإرادة والاسـتقلال ..... عدنان ملحم 78

متابعات

مُحـددات الجغرافيا السياسـية لصفقة القـرن ..... فيروز سـلامة 84
انتخابـات الكنيسـت آذار 2020: غيـاب الحسـم السياسـي ..... مهند مصطفى 97

دراسات تاريخية

جنين: مسـاحات المقاومة 1917-1948م ..... مرح خلف 108

لقاء العدد

رياض عطـاري / وزيـر الزراعـة الفلسـطيني 123

صورة قلمية

أحمـد عبـد الرحمـن ..... عبد الغني سـلامة 132

مراجعات ..... رنيم العزّة 139

وثائق

رسالة الرئيس محمود عباس إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بتاريخ 24 آذار (مارس) 2020 167
مرسوم رقم (1) لسنة 2020 بشأن اعلان حالة الطوارئ 168
قرار بقانون رقم (9) لسنة 2020م بشأن المصادقة على تمديد حالة الطوارئ 169

الافتتاحية

افتتاحية

الانفكاك ... كسر التبعية وبناء الاستقلال

عندما بدأ العمل على هذا العدد المزدوج من "شؤون فلسطينية"، كانت برامج اقتصادية عدة، تَحْدُث في أراضي دولة فلسطين المحتلة، وكان المخطط التركيز أولاً، على سياسات وخطوات عملية بشأن تقليص الاعتمادية على السوق الإسرائيلية (استيراداً وتصديراً) للبضائع، بتنويع الأسواق، وثانياً، إجراء نقاشات منفصلة لكل من برنامج التنمية بالعناقيد، والتنمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات وما يتعلق بالثورة الصناعية الرابعة، والخِطَط على صعيد المنظمات والمُؤَسسات الدولية للانفصال، فضلاً عن القطاع الزراعي. وكان القطاع السياحي يشكل رهان الاقتصاد الفلسطيني للعام 2020.

جاءت جائحة فايروس كوفيد- 19 (كورونا) لتربك خطط العالم، ويجد بعض الباحثين صعوبة في وضع تصورات مستقبلية في ظل هذه الأزمة. لقد تجمدت مشاريع اقتصادية عدة، وانتقل القطاع السياحي من أفضل حالاته منذ سنوات طويلة لأصعبها على الإطلاق ربما، بسبب توقف حركة النقل في العالم.

تُعَد سياسات الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة بشأن الانفكاك تجسيداً عمليّاً لقرارات المجلسين الوطني والفلسطيني، لإعادة تشكيل العلاقة إزاء الاحتلال، بسبب تهرب الأخير من التسوية السلمية، وتنكره لكل الاتفاقيات الموقعة، وعرقلة التوصل لحل نهائي على أساس قرارات الشرعية الدولية، وحق تقرير المصير للفلسطينيين.

في الواقع، إنّ هذا العدد يحمل ملف سياسة الانفكاك بشكل متكامل. ففي باب "أنثولوجيا" الذي ظهر في الأعداد الأخيرة لمجلة "شؤون فلسطينية"، هناك نوع من مراجعة الأدبيات السابقة، بعرض أهم الدراسات والمقالات التي ظهرت في شؤون فلسطينية، حول موضوع ملف العدد، وقد اختار

عدنان ملحم، الذي أعدّ هذا الباب، أن يتخصص فيما كُتب عن الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، ومن اللافت في نتائج قراءات ملحم، أهمية سياسات الاستعمار الاقتصادي الإسرائيلي، باعتبارها مكوناً أساسيّاً للاحتلال العسكري الاستيطاني الأشمل، في التمهيد للانتفاضة، التي شكلت في جزء منها مساعي للانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال.

وتقدم دراسة أحمد عز الدين، قراءة في تاريخ صناعة التبعية منذ الاحتلال عام 1967 وحتى الانتفاضة الأولى، مع قراءة في تجارب "انتفاضية" استهدفت الانفكاك الاقتصادي بشكل خاص، وإذا كان الشائع التركيز على تجربة بيت ساحور كنموذج للمقاومة الشعبية، فإنّ عز الدين يفتح الباب لنقاش تجارب أخرى، مثل بيت لقيا وعقربا.

أمّا دراسة طارق عاشور، فتابعت قراءة صناعة التبعية، وتحديداً سياسات الاحتلال الإسرائيلي بعد اتفاقات أوسلو من خلال رصد خارطة التبادل التجاري وصناعة محدداته الاستعمارية، مقدماً بدائل للانفكاك التجاري ومستعرضاً تبعاتها الإيجابية على بناء اقتصاد فلسطيني مستقل.

وإذا كان عز الدين غطى المرحلة بين عامي 1967-1993، وتعمق ملحم في الفترة بين عامي 1988-1993، وتابع عاشور بين عامي 1994-2020، فإنّ مقال أحمد جميل عزم غطى جانبين: الأول هو الإطار النظري للانفكاك، عبر تعريف الاستعمار الإسرائيلي بشقيه الاستيطاني الإحلالي، والاستغلالي الخارجي المُهتَم بالأسواق والعمال، وسياسات التبعية والتحرر، مع استعراض أهم السياسات الفلسطينية المقررة للرد على سياسات الاستعمار الإسرائيلي، سواء من حيث برنامج التنمية بالعناقيد، أو الثورة الصناعية الرابعة، أو التمكين الاقتصادي، وقد وضع عزم هذه السياسات وراجعها في إطار أزمة كورونا، وكيف ظهر موضوع الانفكاك في هذه المرحلة. وتابعت سجى طرمان بقراءة مفصّلة خطوات الحكومة الثامنة عشرة في ملفين من ملفات الانفكاك هما: "التحويلات الطبية"، و"استيراد العجول"، مع بعض المراجعة النقدية لهذه السياسات، وقراءة في رد الفعل الشعبي.

ويقدم نادر صالحة رؤية نادراً ما يتم طرقها، عن الانفكاك في المجال الإلكتروني والمعلوماتي، وكيفية إجرائه، راصداً أدوات الهيمنة الرقمية التي رسخها الاحتلال وسيطر من خلالها على المساحات المعلوماتية الفلسطينية منذ العام 1967.

خارج إطار ملف العدد، وفي باب الصورة القلمية، يتناول عبد الغني سلامة في مقاله أحد روّاد فكرة الكيانية الفلسطينية، الكاتب والإعلامي والسياسي الراحل أحمد عبد الرحمن، فيما تغطي مرح خلف في باب الدراسات التاريخية التجربة النضالية الممتدة لمنطقة جنين حتى النكبة عام 1948.

وضم باب متابعات دراسة لفيروز سلامة، تتناول الخطة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية، المعلنة نهاية شهر كانون الثاني (يناير) 2020، وتقوم بقراءة في الجغرافيا السياسية للخطة. أما مهند مصطفى، فيتناول انتخابات الكنيست التي جرت في 2 آذار (مارس) 2020، وما نجم عنها من تحالفات سياسية جديدة.

وفي باب مراجعات، تقدم رنيم العزة قراءات لاثني عشر كتاباً صادرة حديثاً باللغتين الإنجليزية والعربية، إحداها موسعة لكتاب "كن قويّاً وشجاعاً جيداً" لدينيس روس وديفيد ماكوفيسكي، إلى جانب مراجعات قصيرة للكتب الأخرى.

واختارت "شؤون فلسطينية" ان تكون مقابلة هذا العدد مع وزير الزراعة رياض العطاري، لتقديم قراءة معمقة لرؤية الحكومة في مجالي الانفكاك والتنمية بالعناقيد فيما يتصل بالقطاع الزراعي.

أنثولوجيا "الانتفاضة الأولى": روح المقاومة والإرادة والاستقلال

عدنان ملحم*

"الانتفاضة الأولى" أو "سيدة الحجارة"، هي حركة الجماهير التي امتلكت روح المقاومة والإرادة والمبادرة والصبر والأمل، سعت في مجموعها للتخلص من أدوات ومظاهر الظلم والموت والقهر، وبناء مرحلة جديدة من التاريخ الفلسطيني المعاصر محدداتها الحرية والاستقلال بمفهوميهما الأوسع والأشمل.

اهتمت "شؤون فلسطينية" بالانتفاضة الأولى، ونشرت في متون أعدادها اثنتي عشرة مادة بحثية، استعرضت فيها بالدراسة والتحليل أسبابها وتفاصيلها ونتائجها بشكل دقيق ومفصل.

هنا لا بد من التوقف عند حقيقة أنّ حالات انتفاضيّة عدة حدثت في فلسطين، عموماً، وفي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، على وجه الخصوص، ولكن ربما كانت هذه هي المرة، التي بدأت في نحو ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، الأشمل والأوسع بعدد المشتركين، وبالأساليب، والسياسات، ولذلك أصبحت مقبولة تسميتها "الانتفاضة الأولى".

تسافر أنثولوجيا في هذا العدد في هذه النصوص لتستكشف تجربة الاستقلالين، السياسي والاقتصادي، اللذين سعت الانتفاضة الأولى لتحقيقهما في السنوات الممتدة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣.

تستند هذه القراءة إلى الأبحاث التالية:

سميح شبيب، الانتفاضة وملامح السلطة الوطنية، العدد 187، 1988، ص 3-9.

- محمد عبد الرحمن، الانتفاضة وخيارات إسرائيل الصعبة: قراءة أولية للموقف الإسرائيلي، العدد 191، 1989، ص 3-17.

* عضو مجلس إدارة "مركز الأبحاث" وعضو هيئة تحرير "شؤون فلسطينية".

- محمد عبد الرحمن، المستوطنون يطالبون الجيش بشن حرب كاملة على شعب الانتفاضة، العدد 196، 1989، ص 129-134.

- محمد عبد الرحمن، محاولة فاشلة لاختراق الانتفاضة، العدد 199، 1989، ص135-140.

- محمد عبد الرحمن، الانتفاضة أسقطت الخيار العسكري الإسرائيلي، العدد 202، 1990، ص 143-149.

- عبد العزيز الأعرج، الانتفاضة تعمق أزمة الاقتصاد الإسرائيلي، العدد 195، 1989، ص 36-45.

- ربعي المدهون، الانتفاضة نحو تحول نوعي، العدد 195، 1989، ص 147-151.

- ربعي المدهون، عامان من الانتفاضة: التأثير والتأثر، العدد 202، 1990، ص 96-101.

- ربعي المدهون، شهادات لمجموعة من مبعدي الانتفاضة بعنوان مبعدون يتحدثون الانتفاضة واستمراريتها وإنجازاتها، العدد 199، 1989، ص 102-113.

- أحمد سعيد نوفل، الانتفاضة بين مرحلتين، العدد 238-239، 1993، ص 99-102.

- السيد عبد الحميد، الفلسطينيون الانتفاضة، العدد 200، 1989، ص 107-113.

- سمير جريس، الانتفاضة: ميزان السنوات الخمس، العدد 238-239، 1993، ص 141-148.

عرَّف أحمد نوفل الانتفاضة بأنها ثورة شعب، وشكل من أشكال النضال الجماهيري الموجه ضد الاحتلال الإسرائيلي وقمعه وظلمه، وتمرد على خططه الدؤوبة لتصفية المشروع الوطني الفلسطيني.

وأضاف محمد عبد الرحمن بأنها تراكم وخلاصة فعل كفاحي ووطني يتجاوز عمره المئة عام يسعى بشكل حثيث لإيصال شعبه إلى نقطة الحرية والاستقلال.

واعتبرها سمير جريس حركة عصيان مدني تهدف إلى انفكاك السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967، عن مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة بنى وأنظمة وسياسات وطنية مستقلة تخدم تفاصيل حياتهم ومعيشتهم.

وعدّ محمد عبد الرحمن حادث دهس سائق شاحنة إسرائيلية بمدينة "أشدود" سنة

1987/12/8 لسيارة عمال فلسطينيين من جباليا البلد. كانت متوقفة في محطة وقود، نقطة البداية والاشتعال، وأدى الحادث إلى استشهاد أربعة عمال وجرح آخرين. واعتبرت الجريمة فلسطينيّاً انتقاماً منظماً من أحد الإسرائيليين الذي قتل ابنه طعناً في مدينة غزة في اليوم السابق للحادث. وخلال جنازة الشهداء، بدأت المواجهات المباشرة بين الفلسطينيين وقوات جيش الاحتلال تكبر وتتسع. واتخذت شكل الصدامات والتظاهرات الساخنة، وكان وقودها الرئيسي الحجارة والزجاجات الحارقة.

وأورد ربعي المدهون تفاصيل التطورات المتلاحقة للأحداث، حيث انتشرت المواجهات الجماهيرية بشكل سريع في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وشكلت القوى الوطنية قيادة موحدة، تبلورت ملامحها الأولى في شهر كانون الثاني (يناير) 1988، والتصقت شخصياتها وأدوات خطابها مع منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف). وكانت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهتان "الشعبية" والديمقراطية" لتحرير فلسطين، ولاحقاً الحزب الشيوعي الفلسطيني، الأعضاء الأوائل في هذه القيادة التي أنيطت بها مهمة قيادة الانتفاضة في الفترة ما بين 1988/1/8 وحتى 1993/8/1 في ظل متغيرات وتطورات مختلفة في القيادة والأعضاء وفي أسباب ومدى التأثير والتأثر.

ويرى السيد عبد الحميد أن الانتفاضة بمجملها هي نتاج جيل فلسطيني شاب عاش في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، جلّ عناصره من الطبقة الفقيرة والمتوسطة، في ظل غياب شبه تام للقيادات ذات الجذور الإقطاعية الثرية.

والسؤال الذي يطرح بعمق دوماً: ما هي الأسباب الكامنة وراء "إشعال" الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لانتفاضته الأولى موضوع النقاش؟

إن قراءة وتحليل مجموع الدراسات والأبحاث والندوات التي نشرتها "شؤون فلسطينية" عن ذلك يشير إلى أن السبب الرئيسي لها هو رغبة الشعب الفلسطيني بالاستقلال أو الانفكاك عن الكيان الاحتلالي الإسرائيلي في المجالات السياسية والاقتصادية والتمرد على المشروع الصهيوني وآلياته المختلفة في هذا المجال.

أولاً: الاستقلال السياسي

أكد ربعي المدهون وأحمد نوفل أن أهم الأسباب الأساسية للانتفاضة هي دعم (م.ت.ف) باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك بعد محاولات إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية تصفيتها وإضعافها عسكريّاً كما حصل عام 1982 في لبنان، أو عبر فرض مشاريع سياسية استسلامية على الفلسطينيين، وتجريد قضيتهم

من أفقها الوطني ومرجعياتها المختلفة، وحصر أفقها بالإطار الخدماتي والمعيشي مثل معاهدة كامب ديفيد التي وقعت بين مصر وإسرائيل عام 1978. كما جاءت ردّاً حاسماً على المحاولات المتكررة لخلق زعامات محلية تتساوق مع خططها السياسية مثل روابط القرى عام 1976، وعزلها واعتقالها ومحاولة قتلها للرموز الوطنية في الأراضي المحتلة عام 1967، كما حصل مع رؤساء البلديات الموالين لـ(م.ت.ف) عام 1982، بالإضافة إلى تأسيسها هيئة للحكم الذاتي والإدارة المدنية الإسرائيلية عام 1981، كوريث للحكم العسكري في المناطق التي تحتلها. وجاءت الانتفاضة رسالة غضب كبرى من الشعب الفلسطيني احتجاجاً على ضعف الدور الرسمي والشعبي الداعم لقضيتهم ومشروعهم الوطني موضوع النقاش.

ورأى سمير جريس أن إصرار الانتفاضة على نيل الحرية والاستقلال أدى إلى اقتناع المراكز الفاعلة في السياسة الدولية بأن الحل الوحيد لإيقاف دوامة الحرب المدنية السلمية التي يخوضها الشعب الفلسطيني تكمن في الاستماع إلى صوتهم، وتلبية حقوقهم ومطالبهم.

وأشار سميح شبيب ومحمد عبد الرحمن إلى موقف القوى السياسية المختلفة في إسرائيل من الانتفاضة، فهي بالنسبة لها تحدٍّ واضح للمشروع الصهيوني الذي يرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة عمقاً فكرياً وعقائدياً وتاريخياً وأمنياً واقتصادياً، ويُريد ثانياً التخلص من الخطر الديمغرافي الفلسطيني الذي يهدد يهودية مشروعه، ويؤدي إلى قيام كيان ثنائي القومية ترفضه بشكل مطلق. ولذا بقيت أطروحات ومراكز قواها السياسية والدينية والاجتماعية تدور خلال سنوات الانتفاضة حول حكم ذاتي محدود تسيطر فيه إسرائيل على الأمن والأرض والحدود، وتمنح فيه الفلسطينيين ما يشاءون من الأطر والمسميات السياسية.

وتتبع سميح شبيب وسمير جريس التطورات السياسية العالمية التي أدت إلى بدء خطوات السلام في المنطقة، فإصرار الانتفاضة على تحقيق حلمها بالاستقلال الكامل على عموم الأراضي المحتلة عام 1967 وامتداد آثارها في العمقين الرسمي والشعبي العالمي دفع الولايات المتحدة إلى التدخل سريعاً وطرح فكرة التفاوض بين طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي، وأجبرت حكومات وأحزاب "تل أبيب" على القيام بذلك، وربما أرادت واشنطن تهيئة المنطقة لخططها وتراتيبها العسكرية والإستراتيجية في العالم العربي، وخاصة خليجه الزاخر بالصراعات السياسية والاقتصادية، الغني بالنفط.

وأدى مؤتمر مدريد عام 1991 ومفاوضات واشنطن عام 1992، ثم أخيراً اتفاق أوسلو عام 1993 إلى الاعتراف المتبادل بين (م.ت.ف) وبين إسرائيل.

ثانياً: الاستقلال الاقتصادي

اتفق سميح شبيب وعبد العزيز الأعرج ومحمد عبد الرحمن على أن السبب الثاني الرئيس لاندلاع الانتفاضة هو رغبة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالاستقلال أو الانفكاك الاقتصادي الكامل عن إسرائيل. فقد سعت دولة الاحتلال فور سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة إلى منع قيام نظام أو بيئة اقتصادية فلسطينية مستقلة من خلال سن القوانين ووضع العقبات المختلفة التي تحول دون ذلك، بدواعٍ وحجج أمنية خالصة، ورفضت منح العديد من الأذونات لإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة في جميع المجالات: زراعيّاً وتجاريّاً وصناعيّاً، وفرضت قيوداً على تسويق المنتجات الفلسطينية، وأرهقت المشاريع الفلسطينية بالضرائب الباهظة، ولم تسمح بإيجاد نظام مصرفي محلي للتمويل الذاتي.

وسعى الاحتلال الإسرائيلي مقابل ذلك إلى جعل المناطق المحتلة سوقاً إسرائيلية لجميع منتجاته، واعتمد على الأيدي العاملة الفلسطينية في منظومة حركته الاقتصادية، ودفع الرواتب المرتفعة لهم، بهدف تشجيعهم على ترك أعمالهم المختلفة وخاصة في مجال الزراعة والاهتمام بالأرض. كما عمد أيضاً إلى رفع مستوى معيشة السكان الفلسطينيين لضمان نجاح خططه السالفة الذكر.

وسعت قيادة الانتفاضة، حسب سميح شبيب والسيد عبد الحميد وربعي المدهون، للوصول إلى مرحلة الاستقلال الاقتصادي عن الكيان الغاصب لوطنها، واعتبرت مقاطعة كل السلع والبضائع الإسرائيلية نضالاً من الدرجة الأولى، وأسست لذلك اللجان الوطنية في جميع أرجاء الوطن. وظهر خلال هذه الأثناء مصطلح الاقتصاد المقاوم أو الذاتي، وأسست تحت مظلته في مختلف المناطق: المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية المختلفة، وذلك للحد من اعتماد المواطن الفلسطيني على المنتجات الإسرائيلية. ودَعَت قيادة الانتفاضة العمال الفلسطينيين للتوقف عن الالتحاق بأعمالهم في الداخل الفلسطيني من أجل إصابته بالشلل والضعف، وخلق حالة من الارتباك الاقتصادي والسياسي. كما دعت نفس القيادة الشعب الفلسطيني إلى الامتناع عن دفع مختلف أنواع الضرائب لسلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تكبيده الخسائر المالية وتحميله ثمن استعماره وحكمه لها.

ويؤكد ربعي المدهون التفاف المواطنين حول هذه المطالب بشكل كبير جدّاً، وتفاعلهم معها في سبيل تحقيق هدفهم الهام وهو الانفكاك الاقتصادي عن الكيان الاقتصادي المحتل.

وقد واجهت بعض هذه المطالب بعض الصعوبات الحقيقية التي حالت دون تحقيقها، ولعل أهمها عدم وجود أماكن عمل كافية يستطيع العمال الفلسطينيون الاعتماد

عليها في مسيرتهم الحياتية، وعدم وجود بضائع وطنية كافية يمكن اللجوء إليها كبدائل لمثيلاتها الإسرائيلية.

وأشار كل من عبد العزيز الأعرج وربعي المدهون إلى أن حرص الفلسطينيين على مقاومة الاحتلال الاقتصادي لإسرائيل أدى إلى تكبيد تل أبيب خسائر فادحة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والبناء، وانخفضت فيه الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي وارتفعت نسبة البطالة، وهبطت الصادرات، وجمد الاستيطان، وتحول الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة ما بين 1988-1993 من مصدر متجدد للمال والعملات الصعبة، إلى عبء كبير في الكينونة الرسمية الإسرائيلية. وقدر محمد عبد الرحمن وسمير جريس تكاليف الانتفاضة الأولى على الاقتصاد الإسرائيلي بنحو مليار ونصف المليار شيقل (مليار دولار أميركي بسعر 1987)، منها 600 مليون لميزانية الأمن والباقي نتيجة الآثار التي خلفتها على مجمل الفعاليات الاقتصادية الإسرائيلية.

ويلخص ربعي المدهون وسائل المقاومة التي انتهجتها الانتفاضة الأولى، حيث اعتمدت على المقاومة الشعبية، وظل وقودها الأساسي الإضرابات الجزئية والشاملة في كل المجالات، واتخذت من الحجارة أساساً في نشاطاتها وفعالياتها، ولجأت أحياناً إلى المقاومة المسلحة في العديد من الحالات وخاصة في نهاية عام 1989. وارتفع الوعي الوطني عند القيادات الوطنية التي قادت الانتفاضة فعليّاً على أرض الواقع، وأعلنت مناطقها أراضي محررة سياسيّاً واقتصاديّاً مثل بيت ساحور، وقباطية، والمخيمات، والمناطق النائية.

واعترف سمير جريس أن الفلسطينيين دفعوا في انتفاضتهم ثمناً باهظاً قدموه بكل محبة وعطاء، فاستناداً إلى منظمة "بيتسيلم" (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، "فقد قدموا خلال الفترة ما بين عامي 1988-1993، (923 شهيداً، و15 ألف جريح، و100 ألف أسير). وأشار مجلس المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن خسائر دولة الاحتلال الإسرائيلي في الانتفاضة نفسها هي (قتل 198 شخصاً، وجرح 6 آلاف شخص).

ولخص محمد عبد الرحمن الدرس الأهم الذي علمته الانتفاضة لشعبها، وهو أن صراعهم الحقيقي وفي حقيقة الأمر مع مشروع صهيوني استعماري إحلالي، يريد تدمير مشروعهم الوطني الفلسطيني وإخراجهم من فضاءات التاريخ والجغرافيا.